

خاتمة التقرير

قراءة تلخيصية لأبرز محاور ونتائج الدراسات

ليس مصادفة - إذن - أن عَوَّنَا الإصدار السابع من تقريرنا بـ «الأمة في مواجهة مشاريع التفيت»، ربما يكون هذا هو التعليق المباشر للقارئ الكريم بعد اطلاعه على محتويات التقرير وقراءة صفحاته، ولا غرو في ذلك، فقد جاءت جُلّ الدراسات والأبحاث المتضمنة فيه منتظمة في خيط واحد ناظم يجمع شتاتها ويلخص مرادها في كلمة واحدة ألا وهي «التفتيت».

وليس أدل على واقع الأمة الإسلامية، وما يُحَاك لها من مخططات، وما يستهدفها من استراتيجيات من هذه الكلمة البسيطة اللفظ والمبنى، العميقة اللحظ والمبنى «التفتيت». وتُطَوَّف بنا دراسات وأبحاث التقرير عبر أبوابه المختلفة على أشكال وأنماط ونماذج من «التفتيت» تتسع لتشمل فضاءات عدة ما بين السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، بل وحتى الديني والمذهبي... إلخ، تصف العلة والداء وتقدم الناجع من الدواء.

وإذا كان تشخيص الداء أولى مراحل البرء والشفاء، فإن البحث عن الدواء وتجرع مرارته هو السبيل إلى كماله ومنتهاي آماله. لذا فقد آثرنا أن نلخص لقارئنا الكريم ما توصلت إليه دراسات التقرير من وصف لأوجاع الأمة، وما اقترحته تلك الدراسات من دروب وسبل للتعاطي مع تلك الأوجاع، إن لم يكن للوقاية فللعلاج على أقل تقدير.

جاء الباب الأول من التقرير، والمعني بالنظرية السياسية والفكر السياسي، ليسبر أغوار الحروب الفكرية التي تستهدف «تفتيت» الأطر العقدية والثقافية للأمة وثوابتها، وذلك من خلال أربع دراسات مختلفة، تشمل ثلاثة مستويات للتحليل؛ الدولي والإقليمي والمحلي أو الداخلي. بما يلقي الضوء على تلاقي أهداف مشاريع «تفتيت» الأمة على المستوى الفكري والتطيري، على الرغم من تعدد مشارب مصادرها واختلاف جهاتها.

فعلى المستوى الدولي، هناك دراستان الأولى بعنوان «أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد»، والثانية بعنوان «التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة». وفي حين تتسم الدراسة الأولى بالنظرة الكلية للفكر الغربي وتجلياته باعتباره أحد أدوات «تفتيت» الأمة، نجد أن الدراسة الثانية تركز جزئياً على الجذور والأبعاد الفكرية الأمريكية؛ باعتبارها قائداً للفكر الغربي وحاملاً لوائه، لاسيما بعد انفرادها بقيادة ما يُعرف بالنظام العالمي في صيرورته الحالية ومحاولاتها الدءوبة لـ«تفتيت» القوى المناوئة لها لاسيما الإسلامية منها.

فعلى صعيد الدراسة الأولى، «أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد»، فمن البديهي أنها لن تستطيع أن تتعرض للفكر الغربي كله عرضاً أو نقداً لاعتبارات الموازنة مع حجمها، ولكنها تقدم ما تراه أصولاً لهذا الفكر وروافده، ومن ثم تعرّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين الحالي والمستقبلي، قبل أن تحاول طرح مرتكزات لنقده باستخدام المنهج العلمي الرصين، وبمقارنته بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والفكر الإسلامي الثاقب.

وتؤكد الدراسة أن جذور الفكر الغربي تعود إلى أصلين كبيرين:

أولهما: وهو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سماه أصحابه بالفكر التتويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين والكنيسة. وثانيهما: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطاً بالدين النصراني وإن بدرجات متباينة، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة.

وتشدد الدراسة على أولوية بناء خطاب علمي ناقد لمرتكزات الفكر الغربي وأصوله وتجلياته، عبر التأكيد على عدد من ثوابت هذا الخطاب المراد؛ أهمها:

- عدم تحريف كلام الخصم بزيادة أو نقصان، لأن الذي يحرف كلام خصمه لا يكون قد انتقده، بل انتقد شخصاً اخترعه من خياله. وهذا أمر قد يزيد الخصم إصراراً على رأيه الذي يراه الناقد باطلاً، وقد يكون فيه تضليل للذين يثقون بالناقد، فيظنون أن ما قاله عن خصمه هو الحق.

- التأكيد على أن لازم القول ليس بقول. بمعنى أنه لا يُنسب إلى الخصم قولٌ يلزم لزوماً عقلياً عن قوله، ما دام هو لم يصرح به.

- تمييز ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل، ومن ثم انتقاد الثاني وتزييفه، وعدم التردد في إقرار الأول وإثباته.

- التأكيد على عقلانية الرد على الخصم بالحجج العقلية الدامغة.

وتأتي الدراسة الثانية، «التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة»، لتحلل أبعاد التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض، وإرهاصات تغيير مناخ الثقافة السياسية الأمريكية، بما فيه من صعود واضح للقوى التقدمية الأمريكية، في ظل انكشاف وإفلاس الليبرالية الجديدة عقب الأزمة الاقتصادية الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة سيغلب عليها استمرارية السياسة والتوجه، ولكن مع تغيير الأدوات واللغة؛ من أجل تحسين الصورة الأمريكية في الرأي العام العالمي (خاصة الإسلامي منه)، وفي أذهان كثير من الحكام والقيادات في العالم؛ وذلك للتغلب على أهم الصعوبات الموروثة من إدارة بوش، ألا وهي الصورة السلبية للإدارة الأمريكية، وانتشار مشاعر التحدي تجاه الولايات المتحدة، سواء من قبل الأنظمة الحاكمة، أو المجتمعات المحكومة في كثير من مناطق العالم؛ حيث نجح هذا التحول التكتيكي في تغيير المزاج العام تجاه الولايات المتحدة بشكل لافت.

وتؤكد الدراسة هذه النتيجة عبر رسم خريطة جامعة لتتبعات الفكرية داخل إدارة أوباما، ومقارنتها بالإدارات السابقة سواء الجمهورية أو الديمقراطية، لرصد الأبعاد المتوقعة للتغيير والاستمرارية في توجهات وسياسات واشنطن، عبر عقد مقارنات تحليلية على أربعة مستويات، ما بين الجمهوري والديمقراطي بشكل عام، ثم ما بين إدارة بوش وإدارة أوباما بشكل خاص، ثم ما بين الحزب الديمقراطي قبل أوباما وبعده، وأخيراً فيما بين أولويات وقضايا السياسة الخارجية الأمريكية.

ثم تضع الدراسة وصفة ناجعة لكسب الولايات المتحدة وإحباط مشاريعها «التفتيتية»، عبر آليات الضغط المختلفة من خارجها ومن داخلها. من خارجها عبر مد جسور المصالح المشتركة الحيوية مع الأقطاب الدولية

المستقبلية لتحقيق أهداف المسلمين والعرب من جانب، وللمساومة والضغط وتكريس مناخ التوازن في مواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر. أما من داخلها فالتحرك يستلزم أن يكون مدنياً إعلامياً، وأكاديمياً وسياسياً على مختلف مستويات الحكم الأمريكي؛ سواء على مستوى الولايات (خاصة الكبرى منها) أو المستوى الفيدرالي بالتوجه إلى الكونجرس وأعضائه لاسيما النافذين منهم.

وعلى المستوى الإقليمي، تأتي دراسة «الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين»، لتتعمق في جذور الفكر السياسي الإيراني ومرتكزاته التي تتلخص في وصفين اثنين: «الشيوعي» و«الفارسي»، ومن ثم تحلل الدراسة أبعاد الطيف السياسي الإيراني ما بعد الثورة سواء المؤيدين للثورة أو المعارضين لها، لتكشف لنا عدداً من الحقائق؛ أهمها:

- أن النظام الإيراني بجناحيه المحافظ والإصلاحي يقوم على أسس مذهبية وطائفية متعصبة، وهو من هذا المنطلق يتعامل مع المكون الآخر للأمة الإسلامية (السنة)، بكل ما تحمله ثقافته الدينية والتاريخية من كراهية لهذا المكون وحقد على أتباعه.

- نظام الجمهورية الإيرانية يعمل منذ قيامه على مبدأ التوسع والتأثير على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذ كل الوسائل الممكنة لذلك، بما فيها القوة العسكرية والدعاية السياسية والولاء الطائفي والتبشير المذهبي. وهو يرى في تمدده هذا رسالة (دينية) وواجب (مقدس).

- النظام الإيراني يتخذ من البرجماتية منهجاً في تعاطيه مع كثير من الشعارات والمواقف والأحداث، وهو اليوم يضع يده مع القوى الدولية المحاربة للأمة من أجل تحقيق مصالحه، ولو على حساب وجودها واستقلالها.

- النظرة إلى ما يجري في داخل إيران بمنظور علماني صرف، ودون اعتبار لتأثير القيم المذهبية والدينية في الشارع الإيراني يعد نظرة سطحية وساذجة، وذلك في محاولة من بعض التيارات العلمانية لتغيب أثر الدين في معالجة الأمور، وإصلاح الأوضاع، ومواجهة المخاطر.

من الضروري الوصول إلى الشعب الإيراني من خلال خطاب إعلامي متوازن، يوضح مدى خطورة الطائفية، والتعصب المذهبي، والسياسات التي يتبعها مراجع الشيعة على مستقبل وحدة الأمة وقوتها. ويمكن للدول العربية والإسلامية -بما تمتلكه مع إيران من علاقات ومصالح- أن تضغط باتجاه الانفتاح الإعلامي والثقافي داخل إيران للأقلية السنية والعربية هناك.

أما على المستوى الداخلي، فتأتي دراسة «أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي»، لتحلل أحد أبرز تجليات الفكر الغربي «التفتيتي» داخل الأمة الإسلامية، متمثلاً في التيار الليبرالي؛ حيث تؤكد الدراسة أن الليبرالية في العالم الإسلامي تعد الأفق الوحيد المطروح للهوية «للإسلامية» في هذه المرحلة استناداً على الآخر الغربي، واستقواء به في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام من ناحية والغرب من ناحية أخرى.

وتشدد الدراسة على أن الليبرالية في الفضاء الإسلامي لم تأت كخيار عقلي ناتج عن الاجتهاد الفلسفي أو السياسي. كما أنها لم تأت كذلك نتيجة للتطور الاقتصادي أو الاجتماعي الذي تمر به المنطقة. ولكنها جاءت بالأساس كبديل أخير لسلسلة من الهويات المتعاقبة المناقضة للإسلام في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يحكم العالم.

فلا غرو إذن إن كانت الليبرالية في العالم الإسلامي تفتقر إلى إنتاج مادة معرفية عميقة يمكن إقامة جدل

منهجي حولها؛ حيث لم تسفر محاولات الاستقصاء لأنصارها وللمبشرين بها في العالم العربي والإسلامي إلا عن مجموعة من المقالات المنشورة في الصحف وعبر الإنترنت، والموجهة بطريقة دعائية إلى الجمهور المستهدف، تفتقد في مجملها للمضامين المحددة التي ينبغي ذكرها عن ماهية الليبرالية وتصوراتها، ومعالها الفكرية ومقولاتها الأساسية.

وتفند الدراسة محاولات الليبراليين العرب للتقريب بين الإسلام والليبرالية، عبر ما يسمى بـ«الإسلام الليبرالي»، مؤكدة أن هذا «الإسلام الليبرالي» إنما هو إسلام يحتفظ بالشكل المظهر -أو ببعض منه كما أثبتت التجربة- ويفرغ من المضمون والجوهر؛ حيث يتم استبداله بالمفاهيم الليبرالية، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المكثفة من التأويل. ومن ثم فهو إسلام يحتفظ بالشعارات وبعض الطقوس من الخارج، بينما يعبأ بمحتوى علماني من الداخل يسقط كل ما له علاقة بالوحي والمقدس، والمرجعية الإسلامية، ويضع مكانة العقل والمصلحة كمرجعية وحيدة للإنسان في تصورات وسلوكه.

وجاء الباب الثاني من التقرير وهو ملف العدد، مكوّنًا من ثلاث دراسات تنتظم تحت عنوان «السودان وتتابع الضغوط الدولية»، ليحلل أحد تجليات ظاهرة «التفتيت» التي تُراد بالأمة، ممثلة في الأزمات السودانية المتلاحقة، والتي جاء هذا الملف ليتعاطى مع إحدى حلقاتها، وهي قضية توقيف الرئيس السوداني عمر البشير لمحاكمته بتهمة المسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور المضطرب.

الدراسة الأولى من الملف جاءت بعنوان «تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني»، لتدلل على أن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس البشير تخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سياق أجندة أمريكية وغربية تسعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكاً وتركيباً بما يخدم مصالح هذه القوى؛ حيث يتجاوز الأمر شخص الرئيس البشير لي طرح قضية الوطن السوداني ككل، باعتبار أن المحكمة الدولية -التي صدر عنها قرار التوقيف- إنما هي جزء من آليات النظام العالمي الجديد بعد ١١ سبتمبر، والذي يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلام والأمن في العالم.

وتناقش الدراسة تداعيات هذه الأزمة من خلال التركيز على عدد من المحاور، لعل أهمها؛ طريقة استجابة النظام السوداني الحاكم للأزمة وطريقة إدارتها. ومواقف القوى السياسية والأطراف الفاعلة في النظام السياسي السوداني من قضية المحاكمة عبر تتبع المصالح والأهداف التي تفسر مواقف وسياسات هذه القوى الأساسية من القضية. ثم تقدم رؤية لاستشراف آفاق المستقبل السوداني من خلال وضع عدد من السيناريوهات المحتملة. وأخيراً تخلص الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات التي تكفل خروج السودان من تداعيات تلك الأزمة بأقل خسارة ممكنة.

وتؤكد الدراسة في خاتمتها أن قرار توقيف البشير قد أسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إحداث مزيد من الغموض وعدم الوضوح إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، ولا سيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقاً لاتفاق السلام الشامل بينهما عام ٢٠٠٥م.

وتأمل الدراسة أنه في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي والحرب الأهلية مرة أخرى، مشددة على أن مسؤولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

وتأتي الدراسة الثانية بعنوان «تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة»، لتناقش الأزمة من زاوية أخرى تتعلق بالتعاطي الإقليمي والدولي معها، وذلك من خلال تتبع مواقف الفاعلين الدوليين والإقليميين المؤيدين والرافضين للقرار، وأسباب كل فريق ودوافعه من وراء موقفه من القضية، وكيف تتعامل الحكومة السودانية مع مكونات كل فريق بما يخدم مصالحها ويخرجها من مأزقها الذي أوقعها فيه مثل هذا القرار. باعتبار أن تلك المواقف وردود الأفعال بهذا الشأن -سواء المؤيدة أو المعارضة- إنما تحمل في طياتها من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات.

فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني، بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة. لذلك فإنه يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق؛ بفعل تعارض دوافع ومبررات مكوناته. كما أن الدول الراضية للقرار تفتقر إلى الإرادة والإدارة الفعالة لمعارضة القرار على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والمؤسسات أنصار هذا الاتجاه وتبعيته للقوى الغربية بالأساس.

وعلى الناحية الأخرى تؤكد الدراسة أن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل في طياته من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية الفاعلة- العمل على تحييد بعض هؤلاء المؤيدين، بما قد يؤدي إلى تفكيك ذلك الموقف وإضعافه؛ وذلك عبر القيام ببعض التكتيكات، وتبني بعض الاستراتيجيات الناجعة لتفتيت مواقف الداعمين للقرار لإفراغه من مضمونه، ومن ثم تجميده على أرض الواقع.

وينتظم عقد هذا الملف بالدراسة الثالثة، والتي تأتي بعنوان «أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية»، لتوسع من أفق التحليل، مؤكدة على أن أزمات السودان تهدف إلى «تفتيت» الجزء -السودان- كمقدمة أو كراس حربة نحو «تفتيت» الكل -الأمة بأسرها- كغاية استراتيجية للقوى الكبرى. وذلك باعتبار أن معظم أزمات السودان الرئيسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي ومن ثم الإسلامي. لذا فإنه يمكن القول: إن التحديات المتنوعة التي يواجهها ذلك البلد، والتي يتداخل فيها العسكري والسياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما تنعكس على مرتكزات أمن المنطقة باتساع نطاقها وأبعادها ومراميها.

وتشدد الدراسة على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتوضح أهمية الأفكار والقيم في أنها تسهم في تشكيل السياسات، وما يفضلته متخذو القرار بشكل عام. وفي الحالة السودانية تتبدى بوضوح أهمية الأبعاد الفكرية في الصراع الدائر هناك. وعلى الرغم من تغير أساليب الصراع في السودان بمرور الوقت، إلا أن الأهداف ظلت ثابتة وهي تغيير الوجهة الحضارية في المقام الأول، وإن تعدد ذلك فالتقسيم والانفصال.

وإذا كان استقرار السودان وتقدمه يعني تمدده الحضاري شرقاً وغرباً وجنوباً، فإن ما يواجهه السودان من تحديات إنما هو محاولة لتغيير هويته الحضارية، في إطار التنافس القيمي بين رؤيتين: الأولى تريده جزءاً من محيطه الحضاري العربي الإفريقي الإسلامي، والثانية تهدف لربطه بإفريقيا ومن ثم بالعالم الغربي المناوئ للحضارة الإسلامية.

وتخلص الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن دول المنطقة لن تستطيع أن تدرك أمنها بشكل فعّال دون أن تدرك أمن السودان أولاً، وهذا لن يحدث أيضاً ما لم تلم تلك الدول بأوضاع السودان، عبر إدراك الشبكات الاجتماعية

التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة ومكوناتها، من جماعات مسلحة ومرترقة وشركات عسكرية وأمنية خاصة وشركات تجارية وأمراء الحرب ومنظمات إغاثية وجاسوسية تعمل على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي. ولن تتجح الدول العربية في إدراك أمن السودان -ومن ثم أمنها- دون وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع هذه الشبكات، وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية والدولية.

وتنتقل بنا صفحات التقرير إلى الباب الثالث، والمعني بقضايا العمل الإسلامي؛ حيث تنتظم فيه دراستان تناقشان قضيتين مهمتين من قضايا الصحوة، تتعلق إحداها بالتحليل الجزئي للظاهرة، وهي بعنوان «نحو دور جديد للمرأة في الاستراتيجيات الدعوية»، في حين تتعلق الأخرى بالتحليل الكلي لها، وجاءت بعنوان «العلاقة بين الإخوان والسلفيين.. أسباب التباعد واحتمالات التقارب».

الدراسة الأولى، «نحو دور جديد للمرأة المسلمة في الاستراتيجيات الدعوية»، تناقش أحد تجليات قضية دور المرأة في المجتمعات الإسلامية، وهي المدخل الأبرز في إطار حروب «التفتيت» التي تستهدف الأمة، باعتبار أن المرأة دائماً ما تُعد مدخلاً رئيساً يلج من خلاله أصحاب الدعوات الهدامة للنيل من ثوابت الأمة الثقافية والعقدية، عبر مزاعم زائفة تدعي تمييز الإسلام ديناً وأتباعاً ضد المرأة تشريعاً وممارسةً.

وتقرر الدراسة حقيقة مفادها: أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وردت في وجوب الدعوة إلى الله تعالى ومشروعيتها لم تتجه بخطابها للرجال دون النساء، بل جاءت في سياق العموم من غير تفریق. الأمر الذي يفهم من خلاله تأكيد الشراكة بينهما في هذا العمل الذي أوجبه الله على المؤمنين كافة رجالاً ونساءً.

وتؤكد الدراسة على أن المرأة المسلمة قادرة على تعلّم العلم وتعليمه، وتبليغه بالوسائل المتعددة، دون أن تحمّل نفسها ما لا طاقة لها به، خاصة مع انتشار التعليم النظامي، وتوفر وسائل التقنية الحديثة، وخروج النساء من بيوتهن حتى صار ذلك عرفاً، فاحتاجت المرأة إلى خطاب أختها ونصحها، وإصلاحها بكل وسائل الإصلاح، واحتاج الناس مع الاتساع في خروج النساء -حتى صار أصلاً- إلى دعوة مكثفة ومنظمة، للتبصير بأمور الدين، خاصة مع كثرة الشبهات والشهوات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة تؤكد أن الحاجة قد باتت ملحّة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى وضع استراتيجية متكاملة شاملة للعمل الدعوي النسائي في العالم الإسلامي تحافظ على المكتسبات، وتدرس المستقبل. ومن ثم فإنه لا ينبغي للحركات الإسلامية العاملة في حقل الدعوة أن تغفل دور المرأة عند رسم خرائط الاستراتيجيات الدعوية. بهدف إحداث نقلة نوعية في العمل المؤسسي النسائي، والتي تؤكد بشائرها -وفقاً للدراسة- بأنها ستؤتي ثمارها خلال السنوات القليلة القادمة بإذن الله تعالى، بشرط دعمها وتقويتها ورعايتها.

والدراسة الثانية، «العلاقة بين الإخوان والسلفيين.. أسباب التباعد واحتمالات التقارب»، تناقش بُعداً مهماً من أبعاد «تفتيت» الأمة، وإن كانت تمسّ جوهر العلاقة بين مفردات الصحوة الإسلامية ووحداها. حيث ترى أن التيارات الإسلامية تمر منذ سنوات بحالة من العداة الذي تصفه بـ«المركز»؛ نتيجة توحد جهود أطراف دولية وإقليمية ومحلية لمواجهة الظاهرة الإسلامية المتنامية، وهو ما أثر بدوره على الأداء الإسلامي بصورة عامة.

فقد أدى تعدد الاتجاهات والجماعات داخل بنية العمل الإسلامي، بخصوص الإسلاميين إلى اتباع ما أطلقت عليه الدراسة سياسة «الإجهاض التبادلي» في مواجهة «الخطر» الإسلامي، هروباً من التورط في حرب عامة

ضد قطاعات واسعة داخل المجتمعات المسلمة في وقت واحد، وشملت هذه السياسة الاتجاهات الرئيسة الثلاث في العمل الإسلامي: العلمي، السياسي، الجهادي.

ولما كان الإخوان والسلفيون يمثلون غالب مكونات تيارات الصحوة الإسلامية، فإن مناقشة أوجه وجذور الخلاف الفكري والممارساتي بين الفصيلين الرئيسين، لتعظيم مساحة المشترك بينهما والتقليل من آثار التباين، يعد أمراً مهماً لتوحيد جهود العاملين في حقل الدعوة والتوقيع عن رب العالمين. لاسيما مع الأخذ في الاعتبار أن تاريخ التنافس والخصومة بين التيارين الكبيرين، قد أفقدهما الجانب الأكبر من جهدهما وقوتهما التي هي قوة للأمة؛ لأنه سهّل على خصومهما إخضاعهما لسياسة «الإجهاض التبادلي» بكفاءة وفاعلية؛ عبر إغراء أحد التيارين تفرغاً لمواجهة الآخر، أو من خلال دفع أحدهما للمشاركة في حصار الطرف الآخر وإجهاض قوته.

قدمت الدراسة نماذج لتيارات من الصحوة في بعض دول الخليج ومصر باعتبارها نموذجاً راقياً في التعامل مع الجماعات المخالفة لها في الرأي والاجتهاد بعيداً عن التعصب، ونجحت في تحقيق مستويات مقبولة -وليس متشودة- من تخفيف حدة التأزم البيني بين أبناء الأمة الواحدة، ومن ثم فإن هذه النماذج قابلة للاقتداء به، وتحتاج إلى تفعيل تجاربها على كافة المستويات لتجميع جهود الأمة ومواجهة مشاريع ومخاطر «التفتيت».

ويدلف بنا التقرير إلى الباب الرابع، والذي ينتظم تحت عنوان العالم الإسلامي، لما يجمعه من أبرز القضايا والتفاعلات الدولية التي تمس حركة الفواعل والوحدات الإسلامية على مدار العام في إطار تحليل مستويات «التفتيت» التي تستهدف الأمة الإسلامية ومفرداتها، وقد بلغت دراسات الباب تسع دراسات، جاءت على النحو التالي:

الدراسة الأولى: «مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن»، وتطلق الدراسة من حقيقة مؤداها أن عناصر الصراع في العراق تبدو وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الديمومة والاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافهم السياسية.

وإذا كانت حسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد تغيرت من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته. فقد يتخذ أشكالاً وصيغاً جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تنتقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الأهداف والإمكانات المتاحة.

وإذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بشقيها الجمهوري والديمقراطي، تجيد تبادل الأدوار والتناوب في دورات يتميز كل منها بخصائص تتبع من طبيعة برامجها السياسية، ورؤيتها لكل من السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ففي الوقت الذي يولي فيه الجمهوريين أهمية استثنائية لقضايا السياسة الخارجية، فإن الديمقراطيين أكثر اهتماماً بقضايا حيوية مثل الصحة والتعليم والتقاعد، وبقية القضايا التي تمس المواطن الأمريكي.

ولما كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد رفعت شعار التغيير من خلال الانسحاب من العراق ك مطلب شعبي أمريكي؛ لوقف النزيف البشري والمادي، ووقف الانهيار الاقتصادي والصناعي، واستعادة المكانة المتدهورة، وتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. فإن الدراسة تتوقع أن تسند واشنطن ملفات المنطقة

الساخنة، وفي مقدمتها العراق، إلى وكيل إقليمي حصري، وتقصد بذلك تركيا المؤهلة بامتياز؛ نتيجة تضافر عوامل كثيرة للعب دور محوري وفَعَّال في المرحلة القادمة، سواء على صعيد العراق أو القضية الفلسطينية وغيرها من ملفات المنطقة.

ومن ثم تطالب الدراسة الدول العربية بلعب دور فاعل للاضطلاع بدورها تجاه العراق، عبر صياغة استراتيجية شاملة تركز على استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية الإيجابية، المتمثلة بالتراجع الأمريكي، ورغبة الإدارة الأمريكية في التملص من ورطة المستنقع العراقي، وانشغال إيران بوضعها الداخلي المتدهور، وتفاقم التصدع فيها على المستوى الشعبي والسياسي والديني، وكذلك ضرورة استغلال ومراقبة وتصويب الاندفاع التركية في الشأن العراقي، ومحاولة احتوائها بما يصب في مصلحة العراق أولاً، ومن ثم في مصلحة الأمة ككل.

الدراسة الثانية: «آليات استثمار التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد حرب غزة»، وفي هذه الدراسة يمسّ التقرير قضية ألفت بظلالها على ظاهرة «التفتت» التي باتت تعصف بالأمة حتى في قضاياها المصيرية، ألا وهي قضية العدوان الصهيوني الأخير على غزة، وما خلفه من مجازر وتدمير للحرث والنسل، الأمر الذي أوجد نوعاً من التعاطف العالمي مع أهل غزة، تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاده وإكسابه مزيداً من الفاعلية لاستغلاله بشكل أمثل بما يصب في مصلحة قضية الأمة المحورية، ألا وهي القضية الفلسطينية.

وحاولت هذه الدراسة ملامسة الدور الإعلامي، وآليات تشكيله للرأي العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خارج المنطقة العربية، والآليات الإعلامية التي استخدمها الكيان الصهيوني بالتوازي مع العدوان على غزة، والتي يأتي على رأسها السيطرة اليهودية على غالبية وكالات الأنباء العالمية، وتبني الإعلام الغربي لوجهة النظر الصهيونية، إضافة إلى إنشاء الحكومة الصهيونية قبل العدوان على غزة بستة أشهر مديرية المعلومات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية الصهيونية، مهمتها صياغة وترويج الرسالة الإعلامية الصهيونية، تلك الرسالة التي اعتمدت عليها كافة وسائل الإعلام الغربية الرسمية.

وعلى الرغم من هذا التجييش الإعلامي الصهيوني، فقد تم كسر هذا الاحتكار الإعلامي الصهيوني، وظهر تعاطف عالمي قلب كافة الموازين والحسابات الإعلامية الصهيونية. وقد وقفت هذه الدراسة على ملامح التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية أثناء وبعد العدوان الصهيوني على غزة، رسمياً وشعبياً، كما رصدت مظاهر التعاطف الإغاثي، والتعاطف القانوني، إضافة إلى مواقف بعض الشخصيات الغربية في الصحافة الغربية، وصولاً إلى تقديم بعض المقترحات التي تكفل استمرار هذا التعاطف لصالح القضية الفلسطينية مستقبلاً.

واستعرضت الدراسة أهم أسباب هذا التعاطف، والتي كان من بينها: دور الجاليات الإسلامية والمسلمين الأعاجم في نقل تداعيات العدوان على غزة، وكذا دور الفضائيات العربية الناطقة باللغة الإنجليزية في نقل أحداث العدوان على غزة، ودور المنظمات الخيرية الإسلامية في نقل القضية، ودور الإنترنت ورسائل الجوال في تفعيل القضية الفلسطينية، وفضح الممارسات الصهيونية، والأدوار الرسمية لحكومات الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية.

الدراسة الثالثة: «الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات اللبنانية»، وتركز هذه الدراسة على كون لبنان أضحى الساحة التي يتبارى من خلالها اللاعبون الدوليون والإقليميون للفوز بثروات المنطقة. وترى أن ثمة

مشروعين رئيسيين باتا يتصارعان الآن في المنطقة؛ الأول: مشروع صهيواأمريكي، والثاني: مشروع إيراني شيوعي فارسي، ولكل مشروع من هذين المشروعين أهدافه واستراتيجياته، وأدواته وأساليبه. وتعد لبنان وتفاعلاتها السياسية خير برهان على ما يستهدف الأمة من مشروعات وأجندات تتباين جهاتها ومصادرها، ولكنها تتفق في التحليل الأخير على النيل من الأمة ومقدراتها.

ففيما يتعلق بالمشروع الإيراني الفارسي الشيعي، تحدد الدراسة أهمية لبنان في هذا المشروع كمرتكز لتحقيق عدد من الأهداف؛ أهمها: استقطاب الشيعة في لبنان حول حزب الله الذي يعد ذراع طهران في هذه المنطقة المفصلية من الإقليم، بدون إلغاء حركة أمل لجعلها واجهة سياسية للمشروع الشيعي المراد، وتقليل أظافر الفلسطينيين في لبنان، واحتواء تنظيماتهم باعتبارها مناوئة في مجملها لاستراتيجيات «التشييع»، وتحجيم الطوائف اللبنانية الأخرى، سواء بتحجيم زعاماتهم، أو إبراز زعماء آخرين موالين لمشروعهم، وتقوية التحالف مع نظام الأسد في سوريا، بهدف «تفتيت» وحدة المواقف العربية المضادة لطموحات طهران، إضافة إلى كسب شعبية داخل العالم الإسلامي عبر حزب الله باعتباره رمزاً للمقاومة وفقاً لزعيمهم.

وعلى الجانب الآخر، وباعتبارات المشروع الصهيواأمريكي، فإن لبنان تمثل في الاستراتيجية الأمريكية بعدين رئيسيين؛ أولهما: أنها منطلق لتهديد أمن إسرائيل. وثانيهما: أن أرضها أصبحت مأوى للإرهابيين -بالتعريف الغربي- وملأذاً لجماعات إسلامية يُشتبه في ارتباطها بالقاعدة، خاصة داخل المخيمات الفلسطينية، وفي المناطق ذات الأغلبية السنية.

وتؤكد الدراسة أن أيّ انتخابات في لبنان أيّاً كانت نتائجها، لن تغير من واقع المعادلة السياسية في لبنان؛ لأن ما يحدث في لبنان إنما هو صدئ لتفاعلات الخارج الإقليمي والدولي، الأمر الذي يدفع بالدراسة إلى التساؤل عن موقع المشروع العربي من خريطة التجاذبات التي تشهدها الساحة اللبنانية، والذي يمكن وصفه بأنه المشروع الحاضر الغائب، وعليه فتطالب الدراسة الدول العربية بإعادة النظر في استراتيجياتها بما يمكنها من العودة مجدداً كطرف مؤثر فيما يجري على أراضيهم وفي بلدانهم.

الدراسة الرابعة: «مصر الإقليمية.. ومرتكزات تفعيل الدور التجميحي للأمة»، وتسعى هذه الدراسة إلى بناء ما يمكن وصفه بـ«مضادات التفتيت». فمع تزايد الأجندات «التفتيتية» التي باتت تهدد الأمة على كافة الأصعدة والمستويات، عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة ملحة إلى بلورة دور جديد لمصر «القائد» كـ«لاعب محوري» لا يمكن تجاهله للعمل بصورة «مضادة» لتلك المخططات والمشاريع «التفتيتية» التي تُحَاك خيوطها ليلاً ونهاراً دونما خفاء أو موارد.

وتؤكد الدراسة أن مصر ينطبق عليها مفهوم «الدولة القائد» في محيطها الإقليمي، والذي يشير إلى تلك الدولة التي تمارس دور «القائد الإقليمي» في سياستها الخارجية، وينصرف ذلك الدور إلى اضطلاع تلك الدولة بمسئوليتها في توحيد جهود مجموعة الدول التي تقع في إطار جغرافي إقليمي محدد.

وإذا كان دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، فإن ذلك إنما يرجع إلى طائفتين من المعوقات؛ أولهما خارجي، لا تعول عليه الدراسة كثيراً في التحليل ليس تقليلاً من أهميته بقدر ما هو إعلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما داخلي وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا

كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

ولأن القيادة الإقليمية، ليست رغبة، بقدر ما هي قدرة على الأداء الوظيفي القيادي، الذي يأتي في سياق عدد من الشروط، وعلى نحو متصل، لا يتوقف؛ لأن حدوث التوقف يعني المساس بالدور. فإن البحث عن آليات فاعلة للتعامل وفقاً لمقتضيات ذلك الدور تعد ضرورة حتمية لمصر. وتؤكد الدراسة في هذا الإطار على عدد من الأدوات والوسائل التقليدية، تحتاج إلى مزيد من التفعيل أو إعادة الإحياء والبعث، باعتبار أن مجال الابتكار فيما يتعلق بتلك الأدوات إنما يعني - أساساً - بالكيفية والآلية لا بالكُنه والماهية. وتشدّد الدراسة بالأساس على أربعة أدوات محورية رئيسة: تلخص في عناوين: الأزهر، والأدوات الثقافية، والأدوات الفنية، ومنظمات المجتمع المدني.

الدراسة الخامسة: «المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م»، وتحلل هذه الدراسة نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية (يونيو ٢٠٠٩)، وأثرها على المشروع الإيراني «التفتيتي» للمنطقة. وتشير القراءات التاريخية - وفقاً للدراسة - إلى أن إيران تحاول دائماً مدّ نفوذها باتجاه الخليج لتسيّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج) ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسوريا ولبنان)؛ حيث كانت منذ القدم - وما زالت - تعتبر منطقة الخليج العربي، منطقة حيوية ذات أهمية إستراتيجية وأبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها سواءً بطريقة عسكرية مباشرة أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة.

وتطرقت الدراسة إلى تحليل بنية النظام السياسي الإيراني والعلاقة بين مؤسساته، والدوائر المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة الإيرانية. حيث يفرض التعامل مع سياسة إيران الخارجية ضرورة الفهم الصحيح لتركيبية النظام السياسي الإيراني ومفاتيح القوة فيه، ومحددات صنع وصياغة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبلاد. وترى الدراسة أن ذلك الفهم لا يكفي وحده، فالمطلوب استخلاص العبر وصياغة عناصر محدّدة للتعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة.

ووفقاً للدراسة، تحظى السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية بعدد من القضايا الأساسية التي تشكل لبّ الاستراتيجية الإيرانية، والتي يتم التركيز عليها بشكل دائم كأدوات ومرتكزات لتحقيق الأهداف المرجوة للمشروع الإقليمي الإيراني، تحددها الدراسة في عناوين خمسة أساسية؛ وهي: تصدير الثورة، والقضية الفلسطينية، والبرنامج النووي، والحفاظ على المكتسبات الإقليمية، وتوسيع دائرة المحاور والنفوذ.

وتطرح الدراسة عدداً من التوصيات لإدارة العلاقة مع الطموحات الإيرانية «التفتيتية» للمنطقة. وتتصح صانع القرار في الوطن العربي أن يتعامل مع الاستراتيجية الإيرانية، وفقاً لعدد من الاعتبارات أهمها؛ أن الرئيس الإيراني أيّاً كان هو الرجل الثاني في النظام ومهمته تنفيذية في حين أن الرجل الأول في النظام الإيراني وهو المرشد الأعلى للجمهورية.

كما أن المواضيع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية تدخّلية في محيطها الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحاً وبراجماتية وتفهماً في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي، إضافة إلى أن إيران تجيد توظيف الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون الآخرون، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا.

الدراسة السادسة: «توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع»، وتقدم هذه الدراسة تحليلاً استشرافياً لمستقبل الصراع مع الكيان الصهيوني وفقاً للمتوقع من توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة نتياهو. وترى الدراسة أن تشكيل حكومة نتياهو الجديدة، في نهاية شهر مارس ٢٠٠٩م، جاء ليؤشر على أن توجهاتها الأساسية إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني - اليميني، وإن كان وجود حزب العمل داخلها قد يدفع باتجاه تعزيز النزاعات البراجماتية واعتبارها ضمن عملية صنع القرار.

وتدعو حكومة «نتياهو» اليمينية المتطرفة صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام»، على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء «سلام اقتصادي» مع الفلسطينيين، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، ترى الدراسة أنه لم يعد ثمة مناص أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصاً بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يمكن أن يسهل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، ويمكنهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة. كما تدعو الدراسة القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة وتجاوز ما يسمى بالسلام كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، وذلك عبر رفض التطبيع والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه العدوان. وتحذر الدراسة من توجهات الرئيس أوباما التي تستهدف استدراج العرب أو الضغط عليهم، بوسائل ناعمة للقبول بالتطبيع المجاني دون أدنى مكاسب تذكر.

وتطالب الدراسة فصائل المقاومة باستغلال ما تسميه بـ«المأزق» الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلباً على أداء حكومة «نتياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات جدية مع العرب. لذا، فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل - حماس تحديداً - لكي ترفض أسلوب التهدة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتمسك برفض جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاعتقالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

الدراسة السابعة: «طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم»، تحلل الدراسة استراتيجية واشنطن الجديدة في أفغانستان، أثر هذه الاستراتيجية على واقع ومستقبل حركة طالبان. ووفقاً للدراسة فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان تركز على نقطتين أساسيتين الأولى: تكثيف العمليات العسكرية في داخل أفغانستان بجانب العمل على كسب ولاء بعض قيادات طالبان التي توصف بـ«المعتدلة»، والثانية: تكثيف التعاون والتنسيق العسكري والأمني الأمريكي مع دول الجوار والمعنية بالشأن الأفغاني، مثل باكستان وإيران والهند لمساعدتها في الحرب على القاعدة وطالبان.

وترى الدراسة أن الأمريكيين نجحوا في تصدير المعركة مع طالبان إلى باكستان وهو الأمر الذي وافق هوى الرئيس الأفغاني حامد كارزاي، الذي يعتقد مع أركان إدارته أنه ما لم تُشغل باكستان بمشاكلها الداخلية فإنها «ستظل تصدر المشاكل إلى أفغانستان» وفقاً لرؤيته. وتمثل ذلك في دفع الجيش الباكستاني إلى الدخول في حرب يمكن وصفها بـ«الشاملة» مع مسلحي طالبان على أكثر من جبهة بمنطقة القبائل، بالإضافة إلى ممارسة دور السندان أثناء أضخم عمليات عسكرية يقودها الأمريكيون منذ تولي «أوباما» السلطة في هلمند مطلع شهر يوليو من العام ٢٠٠٩م.

وإذا كان الباكستانيون قد قابلوا السعي الأمريكي والرغبة الأفغانية الرسمية بمزيد من التخطي في كيفية التعامل مع طالبان؛ حيث لا يزال الجدل محتدماً في دهايز السلطة السياسية الباكستانية بشأن هل الخلاف الحكومي العسكري مع طالبان استراتيجي أم تكتيكي؟ فإن الدراسة تؤكد أنه أياً كانت الخلافات فإنه من الصعب تخيل أن تتخلى باكستان عن طالبان باعتبارها تمثل الثقل الموازي للتمدد الهندي على جبهتها الشرقية.

أما ما يتعلق بمحاولات شق وحدة حركة طالبان، فتؤكد الدراسة أنه إذا كان الأمريكيون يعولون كثيراً على مسألة الاتصال بالشخصيات «المعتدلة» الطالبانية لشق وحدة الحركة، فإنهم يجهلون تماماً طبيعة التنظيمات الأفغانية العنصرية على الانشقاقات الحقيقية والمؤثرة. ومن ثم فإن الدراسة تخلص إلى أن طالبان ستواصل ضغطها لإجبار الأمريكيين وحلفائهم على الرحيل من أفغانستان. مع توقع الدراسة أن ذلك ربما يأتي ضمن صفقة قد تقضي بضبط ممارسات مسلحي القاعدة وغيرهم لمنعهم من التعرض للمصالح الأمريكية والغربية.

الدراسة الثامنة: «الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته وحدوده ودوافعه»، وتكشف هذه الدراسة حقيقة دور الفاعل الخارجي «بمستوياته الإقليمي والدولي، فيما آلت إليه الحالة الصومالية من تشرذم وانقسام، كإحدى حلقات «التفتت» التي تستهدف جسد الأمة الإسلامية.

وعلى الرغم من تعدد الأطراف الداخلية المتورطة في الأزمة الصومالية بين حكومة انتقالية، وأمراء حرب، ومحاكم إسلامية وغيرها، مما يؤثر على إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وفكرة احتمالية وجود دولة، فإن ذلك لا ينفي حقيقة تورط أطراف خارجية إقليمية ودولية بشكل مباشر في الأزمة؛ حيث يصعب على الأطراف الداخلية المتورطة الاستمرار في تأجيج الأزمة بغير دعم ومساندة أطراف وقوى خارجية.

وتعد الدراسة الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، وتحلل دوافعها، وأهدافها وغاياتها من هذا التورط، والتي تنعكس بالتالي على طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها. وترى الدراسة أن أهم الأدوار الخارجية في أزمات الصومال تنحصر في الولايات المتحدة وفرنسا، في حين ترى الدراسة أن بقية الأدوار إنما تتبع بشكل أو بآخر لهذين الدورين، لاسيما إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي إضافة إلى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تعدد الأطراف الخارجية المتورطة في الصومال، فإن احتمالات اضطلاع فاعل خارجي ما بالإدارة المنفردة والقيام بدور وحيد أو رئيس في الأزمة الصومالية لا يستقيم مع طبيعة الحالة، وتجد هذه الحقيقة مردّها في استقواء الفرقاء المحليين بدول متعارضة المصالح، سواء بين هذه الدول وبعضها البعض، أو بينها وبين الصومال بكافة أطيافه.

وترى الدراسة أن التماس الطريق لحل الأزمة الصومالية لا يستقيم بدون دعم إسلامي - عربي - إفريقي، إلى جانب التزام محلي من كافة الأطياف الداخلية، يتجلى في خطوات عملية على الأرض الصومالية. وهذا يتطلب مبادرة إقليمية إسلامية عربية إفريقية: تنشيط في إطار إقليمي رسمي، عبر تنسيق الرؤى والمواقف، بما يستند فيه الطرف العربي والإسلامي إلى آليات الترغيب مع الدول الإفريقية المتورطة في الأزمة، وخاصة إثيوبيا.

الدراسة التاسعة: «الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة»، وتتناول هذه الدراسة أبرز الأزمات التي تشهدها الدولة اليمنية، والمتمثلة في عناوين خمسة أساسية، وهي: التمرد الحوثي، والحراك الجنوبي، والإرهاب،

والقرصنة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية؛ حيث تحلل الدراسة هذه الأزمات بشكل منهجي يكشف حقيقتها ودوافع المتورطين فيها.

ووفقاً للدراسة، يمكن إرجاع أزمات اليمن المتعددة والمتزامنة - والتي قد تؤدي إلى تجزأته و«تفتيته» - إلى الطريقة التي تكونت وتشكلت بها الدولة اليمنية ذاتها، سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لقيام الوحدة، وإلى أنماط الصراع السياسي بين الجماعات المختلفة وطرق إدارة ذلك الصراع.

وتطرح الدراسة سيناريو هان لمآل الدولة اليمنية، أحدهما متشائم يتمثل في انهيار الدولة اليمنية استناداً إلى مقدماته الماثلة للعيان. غير أن الدراسة تؤكد أنه ليس السيناريو الوحيد المتوقع حدوثه، بل هناك سيناريو آخر متفائل، وهو سيناريو الإنقاذ المطلوب تحقيقه.

وترى الدراسة أن سيناريو الإنقاذ يتطلب الكثير من الجهود الإقليمية والدولية؛ للتشجيع والتحفيز والضغط على الأطراف اليمنية للتخلي عن العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، واستبداله بالحوار، ولمساعدة اليمنيين على تحويل الحوار إلى عمل ايجابي وبناء، وليس إلى عامل تعميق للخلافات، ولدعم وتمويل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

ومن ثم تخلص الدراسة إلى أن اليمن لن تستقر وتتجنب مخاطر «الصوملة» و«العرقنة» إلا من خلال عقد اجتماعي جديد يبني الدولة على أساس اللامركزية، والمواطنة المتساوية، ويتبنى آليات الديمقراطية كنظام سياسي قادر على تمكين الجماعات السياسية اليمنية من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية. ولن تكون الترتيبات السياسية الجديدة وحدها كفيلاً بحل مشاكل اليمن إلا إذا صاحبها دور إقليمي ودولي في الدفع بعملية التنمية باعتبارها الضامن الدائم لأمن اليمن واستقراره.

وبهذه الدراسة يكون قد انتظم عقد الباب الرابع والمعني بقضايا العالم الإسلامي، حيث طوّف بنا الباب حول عدد من أبرز القضايا والأزمات التي تعكس حجم التحديات التي تحيط بالأمة الإسلامية.

وهكذا تنتقل بنا صفحات التقرير إلى الباب الخامس، العلاقات الدولية، وفي هذا الباب دراسة واحدة، جاءت بعنوان، «الثروة النفطية كمحدد للتنافس الدولي الاستعماري على إفريقيا»، وتبدأ بتحليل مفهوم أمن الطاقة كأحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتعالج الدراسة موضوع الثروة النفطية كمحدد من محددات التنافس الدولي الاستعماري الجديد في القارة الإفريقية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، خاصة باعتبار أن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا إنما تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام، وفتح الأسواق الإفريقية أمام بضائع هذه القوى، وتعزيز المكانة العالمية لها على الخريطة الدولية.

ومع تزايد الثقل الإفريقي على خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالمياً، إلا أن هذه الدول لم تستطع حتى الآن الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة، ويعود ذلك إلى التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على النفط في القارة والذي أسهم بشكل كبير في إضفاء المزيد من التعقيد

والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة، وهو ما أثر سلبياً على واقع القارة ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتتوقع الدراسة أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين الدول العربية والإسلامية من جهة والدول الإفريقية من جهة أخرى، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكنها أن تساعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النفط وموارده المالية واستثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى للحالي للكيان الصهيوني، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح وقت السلم والحرب.

وأخيراً يحيط بنا التقرير رحاله إلى الباب السادس، قضايا اقتصادية، ويتضمن دراستين مهمتين تتعلقان بتأثير الأزمة المالية العالمية على قضيتين من أبرز القضايا المتعلقة باقتصاد الأمة، وهما مستقبل العمالة في دول الخليج العربي، والسياسات النفطية العربية.

الدراسة الأولى، «الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي»، ترجع انعكاس الأزمة المالية العالمية على أداء الاقتصاد الخليجي؛ نتيجة لوجود مجموعة من الروابط بينه وبين الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يستوجب وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة الآثار السلبية على العمالة في منطقة الخليج العربي، والتي يعاني سوق العمل بها من هيمنة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية، نتيجة الاختلالات الهيكلية والكلية التي يعاني منها.

وقدمت الدراسة مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة للخروج من الآثار السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وذلك بعد التعريف بجذور الأزمة المالية الاقتصادية، وأسباب حدوثها، وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية، والتعريف كذلك بالتداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية على العمالة، وكيفية الحد من هذه التداعيات والآثار السلبية.

ووفقاً للدراسة فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية هشاشة في النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على توفير الاستقرار الاقتصادي، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات، يتطلب ذلك من دول منطقة الخليج العربي بل العالم أجمع الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن نظام يراعي ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع، والرفاهية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ومن ثم فإنه يجب تنويع القاعدة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وتكاملها؛ للحد من التوسع في الأنشطة الخدمية، وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه ك مجال استثماري يساهم في تنوع مصادر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يقلل تداعيات الأزمات مستقبلاً، وخاصة ما يتعلق بالعمالة.

كما شددت الدراسة على نقطة مهمة في هذا الإطار، وهي أن التعاون بين الدول لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة يتطلب من الدول الموردة والمستقبل للعمالة على حد سواء أن يتكاتفوا للخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن، التأكيد على ضرورة الاهتمام بالتنسيق مع الدول الموردة العربية لكي تحل عمالتها محل العمالة غير العربية؛ للحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية لدول الخليج العربية.

والدراسة الثانية، «تأثير الأزمة العالمية على السياسات النفطية العربية»، انطلقت من مقولة تؤكد أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، هو مسار خاطئ، على الرغم من أن النفط قد سبّب وفرة مالية للدول العربية النفطية جعلتها أفضل من غيرها عربيًا وعالميًا في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وتناولت الدراسة وضع وأهمية النفط العربي، وتأثيره في الاقتصاد العالمي، وكذلك العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م، وكيف تم التصرف فيها، ثم تعرج على مدى تأثير النفط العربي بالأزمة المالية العالمية، وأكدت أنها في عمومها تأثيرات سلبية تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتدني الأسعار، ووجود عجز في موازنات الدول النفطية، كما وُجدت آثار سلبية أيضًا في البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتضرر الدول النفطية.

وتقرر الدراسة أنه على الرغم مما أحدثته الأزمة المالية العالمية في سوق النفط، وما ألمّ بالدول النفطية من وقوع خسائر ملموسة في إيراداتها النفطية، أو استثماراتها في الخارج، فإن الأزمة أتاحت للدول العربية فرصة تاريخية، تتمثل في إعادة توظيف ورقة النفط اقتصاديًا وسياسيًا، ويمكنها أن تنجز خطوات جيدة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، إذا ما صدقت النوايا. وتحذر الدراسة أنه إذا ظل حال الدول النفطية العربية على ما هو عليه من أداء يفتقد إلى الرؤية الجماعية، ويعتمد على المصالح القطرية الضيقة، فسيعطي ذلك الفرصة للدول الغربية والمستهلكة للنفط أن تفرض مخططاتها للحصول على النفط وفق شروطها ومصالحها التي تمثل طرفًا واحدًا، وبذلك تضيق على العرب والمسلمين فرصة تاريخية قد لا تتكرر.

وهكذا يخلص التقرير، وبكلمة موجزة، إلى أن مشاريع «التفتيت» التي تحيط بالأمة من كل اتجاه، إنما تلقى بظلالها السلبية على وضعية الأمة الإسلامية ومركزات قوتها في التفاعلات الدولية. وقد رصد التقرير صورًا مختلفة من محاولات «التفتيت» التي مرت بالعالم الإسلامي هذا العام، ليستحق عن جدارة أن يطلق عليه عام «التفتيت».

وقد حاولت دراسات التقرير القفز فوق الواقع، بالانطلاق أبعد من مجرد الوصف والرصد أو حتى التفسير، وصولاً إلى مرحلة التوقع والتنبؤ، ووضع السيناريوهات المستقبلية، ومن ثم العمل على إيجاد صيغ فاعلة لاستراتيجيات مضادة لمخططات «التفتيت»، وذلك في محاولة لتحقيق الهدف النهائي للتقرير، والذي يتمثل في بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، وتعظيم قدرتها على مواجهة القوى العالمية والإقليمية، بل ووصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، وليس ذلك استكباراً أو تجبراً منها في الأرض بل أداء لمهمتها السامية التي كلفها الله بها في الأرض.